CD/PV.832
12 August 1999
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والثلاثين
بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس، ١٢ آب/أغسطس، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد غييرمو انركيه غونزالس (الأرجنتين)

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة الـ ٨٣٢ لمؤتمر نزع السلاح.

كما تعلمون حضراتكم، سيترك زميلنا وصديقنا المبجل السفير مارك موهير ممثل كندا المؤتمر قريبا جدا، بعد أن استدعته سلطات بلده لأداء واجبات مهمة أخرى. وقد وصل السفير موهير منذ أربع سنوات في وقت حرج عندما كانت المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تدخل مرحلتها الأخيرة، وأثرى مداولاتنا بخليط ممتاز من المعارف العميقة عن القضية موضوع المفاوضات، ومنطق مدرع وقدرة خاصة على بناء الجسور بين وجهات النظر المتعارضة. وشهد على تلك القدرات إسهامه الشخصي كـ "صديق للرئيس بشأن عمليات التفتيش الموقعي" في إطار "اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية". وتوجت جهوده الكادة لحفز بدء المفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض إنتاج الأسلحة النووية بتعيينه في العام الماضي رئيسا للجنة التي أنشئت لهذه الغاية. وقد تجلى التزامه الثابت تجاه مؤتمر نزع السلاح في اقتراحاته الكثيرة التي استهدفت التوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج عمل المؤتمر. وإني لواثق من أنني أتحدث باسمنا جميعا عندما أقول بإخلاص أننا سنفتقده بالفعل.

إنني أتمنى لك أيها السفير موهير ولأسرتك النجاح الذي أنت جدير به والذي أعتقد أنك ستواصل تحقيقه في هذه المرحلة الجديدة من عملك.

لديَّ على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو كينيا، وإكوادور وكازاخستان، وماليزيا، وتونس ، وكندا، ونيوزيلندة، والبرازيل، وكوبا، وفنلندا، واليابان، وجنوب أفريقيا، وبنغلاديش، وتركيا، وسلوفينيا، وجمهورية إيران الإسلامية. وأدعو ممثل كينيا، السفير كبكورير علي أزاد رانا ليأخذ الكلمة.

السيد رانا (كينيا) (الكلمة بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة، سيادة الرئيس باختصار لأدلي ببعض التعليقات على موضوع توسيع عضوية هذا المؤتمر. ولكني أود قبل كل شئ أن أنقل تقدير وفدي للجهود التي تبذلونها في إدارة عمل المؤتمر وإيجاد توافق في الآراء حول برنامج للعمل في هذا الوقت الذي يتسم بصعوبة خاصة.

وأود كذلك أن أؤيد البيان الذي أدلى به في الجلسة العامة الأخيرة سفيرة الهند الموقرة نيابة عن مجموعة الـ ٢١، مرحبا بالدول الخمس الأعضاء الجدد. وتضم كينيا صوتها إلى بقية وفود المؤتمر في الترحيب بحرارة بإكوادور، وأيرلندا، وكازاخستان، وماليزيا، وتونس في وسطنا. وكينيا تحافظ فعلا على روابط وثيقة مع معظم هذه البلدان، ولا سيما مع البعض منها، داخل تجمعات متنوعة منها مجموعات قارية وأخرى اقتصادية.

وفي الشكل الجديد لترتيب جلوس الوفود بعد هذا التوسع، يصبح وفدي الآن مجاورا من ناحية لكازاخستان ومن الناحية الأخرى لماليزيا. لذلك فمن المرجح أن نكون أول المستفيدين – أو الضحايا – لإشعاع الطاقة الجديدة التي لابد أنهما ستعطيانها لهذا المحفل.

بيد أن من المؤسف أنه ضاع وقت طويل قبل اعتماد قرار قبول الأعضاء الخمسة الجدد. وكان وفـــدي يرى باستمرار أنه ينبغي أن يكون مؤتمر نزع السلاح مفتوحا أمام الدول التي ترغب في المشاركة في أنشـــطته. وبهذه الطريقة يكون بالإمكان أن يتخلص من الصورة التي رسمها لنفسه، ألا وهي صـــورة المحفـــل الحصْـــري للحذلقات والمجادلات غير المثمرة والمبادلات التجريدية.

وبشأن مسألة توسيع العضوية، قيل في بعض الأوساط أن زيادة عدد الأعضاء سوف تؤثر سلبيا علـــى عمل المؤتمر بحيث تبطئ أو تعوق المفاوضات. غير أن التجربة قد أظهرت أن النجاح أو التقدم في عمل المؤتمر من حيث عقد المعاهدات أو اعتماد القرارات يعتمد على عوامل أخرى غير مجرد أعداد الأعضـــاء. وأهـــم هـــذه العوامل ربما يتمثل في الاستعداد السياسي للدول الأعضاء لإظهار المرونة وهي شئ حيوي للوصول إلى توافـــق الآراء، والنية الحسنة في المعالجة الموضوعية لجميع القضايا المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، ومن ضمنـــها القضايا الحساسة.

فالآن مثلا، لا يزال مؤتمرنا غير قادر على الاتفاق على برنامج عمل لهذا العـــام. لذلـــك فإننـــا نظـــل ساقطين في مستنقع. ومحاولات الخروج من هذا المستنقع لم تنجح حتى الآن. وهكذا فإن المؤتمر يخاطر بأن يختتم العام عند هذه النقطة البسيطة.

وفي رأي وفدي أن هذه الحالة ليس مرجعها عدد الأعضاء، وإنما هي بالأحرى نتيجة عدم توفـر الإرادة لدى بعض الوفود لتناول كل القضايا المدرجة على جدول أعمال المؤتمر بنية حسنة. والواقع فإن المؤتمر ســيظل، سواء كان عدد أعضائه أقل أو أكثر، معطلا ما دامت تنقصه النية الحسنة وروح التسوية. من هنا فإني أرجو فـــي هذا الصدد أن تسرع الوفود التي لا تزال تتشاور حول القضايا المثيرة للنزاع حاليا في عملية التشاور بحيث يخرج المؤتمر من مأزقه الحالي.

اسمحوا لي ، سيادة الرئيس، أن أضم صوتي إلى صوتكم في تكريم السفير موهير ممثل كندا وتوديعـــه. وإننا نقدم له أطيب تمنياتنا ونرجو له النجاح في جميع مساعيه وأعماله في المستقبل، وأقول، كما قلتم أنتم أيضـــا، إننا سنفتقده ونفتقد إسهاماته التي كانت دائما واضحة قاطعة ومتبصرة للغاية.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل كينيا على الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور، السفير لويس غاليغوس – شيريبوغا.

السيد غاليغوس – شيريبوغا (إكوادور) (الكلمة بالأسبانية): عندما أنشئت الأمم المتحدة عقب الآثـــار الكارثية للحرب العالمية الثانية، دفع الوعي العالمي بالأهمية التاريخية لاستئصال هذه الكوارث الـــدول المؤسســـة للمنظمة إلى أن تدرج ضمن أعلى الأولويات في جدول أعمالها مسائل نزع السلاح وكبح سباق التسلح. والـــتزمت البلدان التي تشكل جزءا من الأمم المتحدة بالالتزام نفسه عندما وقعنا ميثاق المنظمة. ونزع السلاح ليـــس وســـيلة

خطابية أو آلية يمكن تشغيلها بلا أي صعوبات. فجميعنا نعلم أن الأمم تقتني الأسلحة ويتواجه بعضها مع البعض الآخر نتيجة لمشكلات ذات تعقّد واضح وخلافات غالبا ما يصعب فهمها حتى على أطرافها أنفسهم، أو نتيجة لعوامل تعكس مصالح تكون لها جذور تاريخية. غير أنه بالرغم من أنه كانت هناك دائما نزاعات بين الجماعات البشرية، يبدو أنها كانت موجودة منذ الأصول الأولى للبشرية. ويوحي الإدراك العام بأن مثل هذا الخلاف بين الشعوب سيظل أيضا في المستقبل. وصحيح بالمثل، بعد الدروس القاسية التي لقنتها اللاإنسانية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، أن الأمم المتحدة اتفقت على مبدأ معقول: ينبغي تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وحدها، ولا يكون اللجوء إلى الحرب مناسبا إلا في الحالة القصوى للدفاع عن النفس.

وتاريخ البشرية هو بشكل ما سردُ للكيفية التي استطاع بها الناس الوصول إلى مبادئ ذات قيمة عامة بعد خلافات ومواجهات كبيرة، ليجدوا أنفسهم بعد ذلك أمام جهود مماثلة وربما تكون أكبر لتحويل هذه المبادئ إلى واقع عملي. وتظهر الأمم المتحدة وعملها في مجال نزع السلاح بوضوح تام هذه الدينامية البشرية. فبعد توقيع ميثاق سان فرانسيسكو، وبعد توقيع إعلان حقوق الإنسان –وهي وثيقة رئيسية أخرى في القانون الدولي، نجد أنفسنا في مواجهة طريق طويل لبلورة مضمونها. إنه طريق طويل، ولكن شأنه شأن أي طريق طويل آخر لابد أن نبدأه في أبكر وقت ممكن وبطاقة وفيرة إذا أردنا أن نذهب فيه إلى أي جهة. ومؤتمر نزع السلاح هو الأداة المتاحة أمام المجتمع الدولي لتطبيق مبادئ الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. إنه الوسيلة التي تمكننا من متابعة مسار عدم العنف، والسماحة، وتهدئة النفوس بمزيد من التميّز والقوة.

وتود إكوادور مرة أخرى التعبير عن تقديرها لمؤتمر نزع السلاح الذي قرر بالإجماع قبول دولة جديدة من أمريكا اللاتينية في عضويته وقد حملت إليكم جميعا في بياني في ٢٤ حزيران/يونيه المبادئ التي يسترشد بها بلدي في تحديد موقفه من المسائل المعروضة على المؤتمر. ويسر إكوادور أنها تخطط بهذه المبادئ، التي تجد أنها تتشابه مع مبادئ البلدان الشقيقة الأخرى، أن نتابع السير على المنهج الذي يعتزم المؤتمر أن يتبعه في المستقبل، والذي نأمل أنه سيؤدي بنا خطوة خطوة نحو تحقيق أهداف السلم والأخوة وتخفيف حدة التوترات والحد بشكل فعال من وسائل الحرب. إن بناء عالم خالٍ من الأسلحة لن يكون نتيجة الصدفة. ولا يمكن إزالة العنف بدون جهد متواصل للتخلص من تكديس السلاح والعنف الشبيه بالحرب. ونزع السلاح لا يمكن أن يكون إلا ثمرة الانتصار الواعي للروح الإنسانية والرُّشد.

وعمل المؤتمر الذي يرغب بلدي في الإسهام فيه بطريقة تتسم بالإصرار والحماس له بُعد خاص إذا نظرنا إلى أغراضه لا كمجرد مفتاح لبناء عالم خالٍ من العنف ولكن كوسيلة توفر الأمن والتنمية لملايين البشر. إن مذهب الأمن الجماعي لم يفقد مصداقيته. فالرابطة بين نزع السلاح والتنمية هي حقيقة لا يمكن إنكارها. وأمن الأمم لا يقتصر على المسألة الهامة المتعلقة بالأمن المادي الذي يجنبنا التدمير الذي تسببه الحروب والكوارث التي تسببها الأسلحة. فالأمن له بعد آخر يعبر عنه في التنمية، وتشمل آثاره البشرية كلها. وفي رأي إكوادور أنه يتعين على مؤتمر نزع السلاح التركيز على أنشطته التقنية والمتخصصة، ولكن دون أن يغيب عنه النطاق النهائي

لجهوده. وبمعنى آخر، فإن المأزق الذي يعاني منه المؤتمر يؤثر في النهاية على أهداف الأمن الجماعي وتنمية الدول.

وسوف تتسق إكوادور مواقفها داخل المؤتمر قبل كل شئ من خلال مجموعة الـ ٢١. وقد قبلت عضوية بلدي بالأمس في تلك المجموعة. إنه يشرفنا أن نشارك في مجموعة لنا معها علاقات مشتركة. وهذا يلزمنا بالإسهام في هذا المؤتمر من خلال مجموعة الـ ٢١ وهو ما لا يستبعد بالطبع انفتاح روح إكوادور ورغبتها في العمل مع المجموعات والبلدان الأخرى في مؤتمر نزع السلاح. إن إكوادور تنظر إليكم جميعا أيها الأعضاء في المؤتمر كشركاء في تحمل المسؤولية الكبيرة لمعالجة القضايا التي ستتوقف عليها إلى حدّ كبير رفاهية الأجيال الجديدة وشعوبنا وأسرنا. وفي هذا الصدد أود أن أكرر للمؤتمر تقدير إكوادور للقرار الإجماعي بقبول عضوية بلدي وأربعة بلدان أخرى في هذا المحفل. إننا ننظر إلى ذلك القرار باعتباره انعكاسا لالتزام المؤتمر بمبادئ التمثيلية ومشاركة الدول في الأمور الدولية التي تهمها. إن التمثيلية والمشاركة أمران أساسيان لبناء نظام دولي ديمقراطي. وإكوادور تعلق أهمية خاصة على هذين البارامترين اللذين لا يتناقضان أحدهما مع الآخر ولكنهما حيويان بالنسبة للتمثيل الحقيقي في مفاهيم الكفاءة والفاعلية في عمل المؤسسات الدولية.

إن الأعداد ليست بالضرورة علامة على فعالية أكبر أو أقل. وهناك هيئات دولية عدد أعضائها قليل ولكنها اتسمت بتاريخ طويل من عدم الكفاءة. إنه صحيح أن الفعالية تقوم على أساس كفاءة الإجراءات ولكن الإجراءات لن تكون كافية بدون إرادة سياسية قبل كل شئ لتعزيز عمل أي منظمة. وفي هذا الصدد، فإن قاعدة السلوك العامة المتعلقة بالأمم المتحدة، ألا وهي أنها لا تفعل إلا ما يسمح به أعضاؤها، ينطبق تماما على مؤتمر نزع السلاح. إن النجاحات أو القيود التي يشهدها مؤتمر نزع السلاح ترجع بالدرجة الأولى وفي النهاية إلى الدول التي تكوّن هذا المؤتمر. والنجاح في تطبيق جدول أعمال المؤتمر بفعالية، مما لا يستبعد أي موضوع ويعطي أولوية للمسائل ذات الأهمية الدولية الكبرى سيكون نجاحا ينسب إلينا جميعا أعضاء هذا المحفل.

وإكوادور تنظر إلى قبولها في مؤتمر نزع السلاح كثمرة لسياستها الراسخة فيما يتعلق بنزع السلاح التي عبرت عنها في الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك في الإطار الإقليمي وفي المجال الثنائي. إن بلدي فخور جدا بأن يكون طرفا في معاهدة تلاتيلولكو التي بشرت بأسلوب جديد للرؤية والعمل في نزع السلاح النووي في العالم، وهي بدورها تربطها علاقات وثيقة مع حركة عدم الانحياز التي ظلت فيها عضوا منذ أكثر من عشرين سنة، والتي برزت على المسرح الدولي كرد فعل للمواجهة السياسية الإيديولوجية التي اتسمت بها الحرب الباردة. وهذه الأمثلة لالتزام إكوادور الدولي بالسلام والأمن وبنزع السلاح العام، تجد أيضا التعبير عنها في سياسة إكوادور الخارجية فيما يتعلق بمشكلاتها الخاصة بها. ففي العام الماضي وقعت إكوادور وجمهورية بيرو على مجموعة من الاتفاقات التي وضعت نهاية سلمية متفاوض عليها لنزاع امتدت جذوره في القرن التاسع عشر؛ وكان سببا في مناسبات كثيرة في قيام مواجهات مسلحة بين الشعبين الشقيقين. إن تصميم شعب وحكومة إكوادور كان حاسما في دعم التوصل إلى حل نهائي للنزاع وفي بدء مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين. وحكومة إكوادور بهذه

الطريقة قدمت إثباتا واضحا لإيمانها بمزايا الحلول السلمية، وفي بناء مناخ الأمن الجماعي الدولي الـــذي يقـــوم لا على المواجهة العسكرية ولكن على الحوار والتعاون بين الدول.

وإكوادور تتمنى أن تعمل مع سائر أعضاء المؤتمر للنهوض بالأهداف التي جاءت بنا إلى هذا المحفـــل. إنهم سيجدون دائما في بلدي عضوا بروح بناءة وبحماس عملي وبتصميم على عدم استبعاد أي طريـــق يمكـــن أن يؤدي إلى عالم أكثر أمنا وأكثر تقدما بعدالة أكبر وسماحة أكبر وأخوة أفضل.

إني أود بالنيابة عن وفدي أن أشكر أولئك الذين جعلوا دخول إكوادور في عضوية مؤتمر نزع الســـلاح ممكنا. وكثيرون ممن عملوا بروح بناءة وأظهروا بادرات الصداقة التي سأظل أتذكرها مكنت العملية من الوصول إلى نتيجة ناجحة. وسأكرر ما قاله وفدي في هذه القاعة في الأسبوع الماضي وأسجل تقدير الوفد للممثلين الدائميـن للبلدان الأربعة الذين انضموا مع إكوادور إلى عضوية المؤتمر وإلى رؤساء مؤتمر نزع السلاح الســـابقين وإلـــى جميعكم. وعلى وجه الخصوص أود أن أسجل امتناني لكم أيها الرئيس وأعرب عن إعجـــابي بحنكتكـــم وتفـــانيكم لقضية السلم وأشعر بشرف كبير أن أكون أول سفير يمثل إكوادور في شغل هذا المنصب في هذه القاعة وأن أشهد أمامكم أن شعب وحكومة جمهورية إكوادور يثقان بأنه بآليات التفاوض السلمي في المؤتمر سوف نتخلـــص مـــن استخدام وسائل التدمير والموت.

وقبل أن أختم كلمتي أود أن أؤيد كلماتكم فيما يتعلق بالسفير موهير، وأتمنى له النجاح في حياته الخاصة والمهنية.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية) : أشكر ممثل إكوادور على بيانه وعلى الكلمات التي وجهها إلى الرئيـــس. والآن أعطي الكلمة لممثل كازاخستان السيد نورلان أونزانوف.

السيد أونزانوف (كازاخستان) (الكلمة بالروسية): في بداية كلمتي أود أن أعبر عن امتناني المخلـــص لقرار منح كازاخستان العضوية الكاملة في مؤتمر نزع السلاح وذلك نعتبره اعترافا بالجهود النشطة التـــي بذلـــها بلدي في مجال نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن. وأود أن أعبر عن امتناني الخاص للرئيس الحالي للمؤتمر السيد غونزالس على إسهامه الخاص في دفع مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح إلى الأمام والوصول بـــها إلـــى نتيجة إيجابية، كما أود أن أشكر الوفود الأخرى على دعمها.

لقد أظهرت كازاخسان تفانيها لقضية تحرير العالم من الأسلحة النووية عندما انضمت إلى معاهدة عـــدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وبعد إزالة آخر رؤوس نووية حربيـــة من إقليمنا في أبريل ١٩٩٥ وتدمير المنشئات النووية الباقية في موقع التجارب النوويـــة سميبالاتينســـك فـــي ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥ أصبحت كازاخستان الدولة الثانية بعد جنوب أفريقيا التي تخلت طوعياً عن امتلاكـــها للأســـلحة النووية. وفي ضوء الحاجة إلى تعزيز نظام عدم الانتشار النووي بكافة الوسائل الممكنة وقعت كازاخستان علـــى

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. وبلدنا يسهم إسهاما عمليا في تعزيز فعالية رصد الامتثال لأحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد بدأ العمل في إعادة تجهيز المحطات السيزمية في كازاخستان القادرة على تحديد مكان التفجيرات الجوفية على بعد آلاف الكيلو مترات كجزء من شبكة الرصد العالمية. وموقع التجارب السابق سميبالاتينسك هو مرفق فريد يجري فيه العمل الآن لاستخدام بنيته الأساسية لتطوير طرق لرصد التفجيرات النووية ولإعداد المعدات في سياق برنامج تفجيرات البرنامج الذي تقوم به منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لأغراض المعايرة الذي يجرى الآن في موقع التجارب المذكور.

وأود أن أشير إلى أن السمة الأساسية لآلية تعزيز الأمن العالمي هي ذات طابع متعدد الجوانب يتمثل في جهود متعددة الجوانب مركزة ومتفق عليها وطريق التعاون والبحث عن نهج مشتركة وعن حلول مقبولة بالتبادل. إن أنشطة المؤتمر باعتباره محفلاً وحيداً متعدد الأطراف للتفاوض بشأن قضايا حيوية يجعل من الممكن اعتماد تدابير فعالة تتصل بعدم الانتشار وحظر أسلحة التدمير الشامل ونزع السلاح العالمي ومنع سباق التسلح.

وكانت كازاخستان تؤيد نزعا ثابتا خطوة خطوة للأسلحة النووية من خلال تنفيذ الالتزامات من جانب جميع الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار سواء النووي أو غير النووي. والخطوة الأولى على هذا الطريق ينبغي أن تكون الحد من إنتاج المواد الانشطارية. فالمخزونات الضخمة من اليورانيوم والبلوتونيوم المخصبين المنتشرة في جميع أنحاء العالم وكذلك الكميات الضخمة من المواد الانشطارية التي تستخلص من تدمير الرؤوس النووية تمثل تهديدا من وجهة نظر عدم الانتشار. لذلك فإن كازاخستان تؤيد بدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة عن حظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية.

إن الدول غير النووية لديها ما يبرر إثارتها لقضية الضمانات الأمنية ويحق لها أن تتوقع ضمانات أمنية قانونية ثابتة، وفي هذا الصدد، تشارك كازاخستان بالكامل وجهة النظر القائلة بأن ضمانات الأمن ينبغي أن تكون قوة ملزمة قانونا بشكل صك دولي. وأحد وسائل حل هذه القضية قد يكون اعتماد بروتوكول عن ضمانات الأمن يمكن أن يكون جزءا لا يتجزأ من المعاهدة نفسها.

وشفافية التسلح أمر أساسي لمنع التكديس المسبب للزعزعة في الأسلحة في أي إقليم أو تدفق الأسلحة في أي دولة. وكازاخستان تؤيد في هذا الصدد تحديد الاتجار الدولي في الأسلحة نظرا لأن هذه المشكلة تتزايد حدتها بصورة مستمرة. وبينما لا يعتبر تسليم شحنات الأسلحة سببا أوليا للنزاعات لكنه يغذيها، وهذا يمكن أن نشهده في كل النزاعات الإقليمية تقريبا التي تحدث اليوم في العالم. ونحن نؤمن أن المهمة الرئيسية ينبغي أن تكون إنشاء آلية دولية للمساعدة في حل هذه المشكلة، ويجب أن تكون هذه الآلية قائمة على سجل الأسلحة التقليدية الذي يتضمن بيانات تقدمها الدول الأطراف عن وارداتها وصادراتها من الأسلحة وإنتاجها الوطني وسياساتها في هذا المجال.

وفي ختام كلمتي، أود أن أؤكد لكم أن كازاخستان سوف تبذل كل مجهود لضمان فاعلية مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل كازاخستان على بيانه وعلى الكلمات التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل ماليزيا السيد أحمد جذري محمد جوهر.

السيد جزري (ماليزيا): السيد الرئيس، نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة تحت رئاستكم أرجو التفضل بقبول تهانينا القلبية بأنه تحت رئاستكم أمكن اعتماد المقرر CD/1588، مما مكن من انضمام وفدي إلى عضوية المؤتمر. إن سفيرنا الذي يتغيب حاليا للمشاركة في اجتماع بيروت ينقل إليكم تقديره القلبي وأفضل تمنياته لكم ولجميع أعضاء المؤتمر. ويود وفدي أن ينضم إليكم في توديع صاحب السعادة السفير مارك موهير ونقل أفضل التمنيات له في منصبه الجديد.

إن وفدي، شأنه شأن جميع الوفود تقريبا، قد فوجئ بتلك المفاجأة السارة في الجلسة العامة في الأسبوع الماضي. لذلك نود أن نغتنم الفرصة اليوم لنسجل رسميا تقدير وفد بلادي لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على البت أخيرا باعتماد مقرره بشأن توسيع العضوية بقبول خمسة أعضاء جدد من ضمنها ماليزيا. وأن نتعهد أيضا بأن نسدي تعاوننا الكامل لكم، سيادة الرئيس، ولهذا المؤتمر في عمله لتحقيق الغايات المشتركة لمؤتمر نزع السلاح. ونشدد على أهمية أن ماليزيا تعلق أهمية كبيرة على استمرار ملاءمة المؤتمر باعتباره محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح إذ يجب بذل كل جهد ممكن للمحافظة عليه وتعزيزه وتشجيعه. ووفدي يتعهد ببذل أقصى جهد للمساعدة في استعادة موثوقية هذا المؤتمر لتلبية تطلعات المجتمع الدولي ولجعل هذا العالم مكانا أكثر سلما وأكثر أمانا للبشرية اليوم وللأجيال القادمة.

إن قبول عضوية هؤلاء الأعضاء الخمسة الجدد هو خطوة إلى الأمام في معالجة قضية توسيع عضوية المؤتمر. ولا زال هناك ٢١ دولة قدمت طلبات للعضوية. إن هذه الطلبات يجب أن ينظر إليها باعتبار أنها صادرة من دول ذات سيادة، كما أنه ينبغي ألا تترك جميع الطلبات التي تقدم في المستقبل في حالة عدم يقين، ولكن يجب أن تلقى الاحترام الواجب وتولى الاعتبار اللازم. إنها تستحق الاهتمام وردا رسميا من جانب المؤتمر. وتنص المادة الثانية من النظام الداخلي للمؤتمر "على أنه سيجري استعراض عضوية المؤتمر على فترات منتظمة" وليس هناك وضوح فيما يتعلق بالعملية والإجراءات في هذه القاعدة ويجب أن نعالج غموضها ونصححها.

إن وفدي لا يزال يتذكر الصعوبات التي واجهها المؤتمر بإدارج قرار للمؤتمر في برنامجه السنوي للعمل لتعيين منسق خاص بشأن توسيع العضوية، وفي العام الماضي أخذ سعادة السفير إروين هوفر ممثل سويسرا على عاتقه مواجهة هذا التحدي، ورغم عدم الاهتمام الواضح من جانب بعض أعضاء المؤتمر لمعالجة قضية توسيع عضويته، تمكن بمهاراته وقدرته على إقناع المؤتمر وبذلك أمكن تحقيق هذا التوسيع الصغير المؤقت. ولم يكن هذا من السهل ولكن بقدر كبير من التفاني والعمل الصعب. إنني أرجو أن أوجه الانتباه إلى تقرير السفير

هوفر كما يرد في الوثيقة CD/PV.807 وأنه ينبغي للمؤتمر أن يعالج الأعمال التي لم تنتهِ فيما يتعلق بتوسيع العضوية. ويرغب وفد بلادي في أن يعبر عن تأييده لمزيد من التوسيع في عضوية المؤتمر. وكان وفدي يود أيضا أن ينضم إلى المؤتمر في وقت يكون فيه لدى المؤتمر اتجاه واضح. ينبغي علينا أيضا أن نطلب أن يجد المؤتمر حلا لحالة المأزق التي يمر بها الآن. وينبغي أن تجرى مشاورات في الفترة الانتقالية لضمان عدم تضييع الوقت لدراسة المسائل الإجرائية في دورة السنة القادمة. وينبغي أيضا أن نتعلم من الحالة المؤسفة التي يجد المؤتمر نفسه فيها والتي هي نتيجة للصعوبات الإجرائية، كما يجب ممارسة مرونة حقيقية لا مجرد كلمات بلا معنى . إن مؤتمر نزع السلاح له غرض وهدف من إنشائه ويجب ألا يسمح لنفسه بالفشل. وعلى جميع الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، التزام أن تسلك وفقا لأهداف هذا المؤتمر.

وينبغي لهيئة مهمة كهذا المؤتمر أن تستفيد من الموارد والخبرة والأفكار التي يقدمها أعضاؤها وأن تأخذها في الاعتبار، وكذلك من المقررات والقرارات التي تصدرها الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تمثل المجتمع الدولي. وعلى المؤتمر أيضا أن يأخذ في الاعتبار وجهات النظر التي تعبر عنها مختلف المنظمات المهتمة. ولا ينبغي ادخار أي جهد ولا يجب تضييع أي وقت. إنني واثق أن المؤتمر شغوف، شأنه شأن وفدي، أن ينتقل إلى العمل في برنامجه الحقيقي.

من المثبط للهمم أن نرى المؤتمر فاشلا في البدء في عمل حقيقي منذ مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. وفي الواقع ينبغي للمؤتمر الآن أن يعترف بأنه لم يبقَ سوى أمل ضعيف في إنجاز عمل موضوعي في هذا العام وذلك بالنظر لأنه لا يتوفر أمامنا سوى أربعة أسابيع في الجزء الثالث من دورة ١٩٩٩. وواضح أن مؤتمر نزع السلاح يواجه هذه المشكلة كنتيجة مباشرة للعوائق الإجرائية التي يتبعها، وينبغي للمؤتمر أن يولي بجدية بعض الاهتمام لحل هذه المشكلة.

من المهم التغلب على أي أثر سلبي للمأزق الذي ساد في السنتين أو الثلاث سنوات الأخيرة (إذا أخذنا في الاعتبار هذا العام) قد يكون قد أحدثه في المؤتمر. ومن المهم فوق كل شئ بالنسبة للمؤتمر أن يعالج بعض جوانب طرق عمله، وعملية صنع القرار، والترتيبات المؤسسية التي قد تكون قد أثرت في كفاءته، وأن يجد لنفسه خريطة واضحة للعمل، وبوصلة يعتمد عليها في توجيه نفسه للمساعدة في دفع عملية المفاوضات المتعددة الأطراف إلى الأمام في عصر ما بعد الحرب الباردة. وسيكون عليه أن يحسن طرقه في صنع القرارات، وأن يعزز نهجه الأساسي في بناء توافق الآراء. وإن وفدي لواثق من أن أعضاء المؤتمر سوف يجدون الحكمة الجماعية والأفكار المبتكرة في تحسين طرق عمل مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكملة بالأسبانية): أشكر ممثل ماليزيا على بيانه وعلى الكلمات التي وجهها للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل تونس، السفير كامل مرجان.

السيد مرجان (تونس) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، نظرا لأنني أتكلم للمرة الأولى اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم باسم الوفد التونسي على تولي الرئاسة وأرجو لكم كل نجاح في جهودكم في هذه المرحلة الحاسمة من الدورة السنوية للمؤتمر. أوجه تهانيّ أيضا إلى السيد بتروفسكي الأمين العام للمؤتمر ونائبه السيد بن إسماعيل على استعدادهما للمساهمة وإعطاء الزخم الذي كانا دائما قادرين على إعطائه لعمل المؤتمر.

وأود أن أعرب عن فخر بلدي وعمق ارتياحه لكونه أصبح عضوا كاملا في المؤتمر. إن ارتياح بلدي عقب قبوله في عضوية المؤتمر يتمشى مع الانتظار الطويل جدا الذي مرَّ به منذ قرع باب المؤتمر في عام ١٩٨٢. وفي هذا الصدد يود وفدي أن يشكر بحرارة وأن يعبر عن امتنانه لجميع البلدان الأعضاء التي قررت قبول مجموعة من خمسة بلدان في هذه الهيئة. وفي الوقت نفسه أود أن أبرز دور السفير هوفر على جهوده التي لم تكل وتستحق الثناء التي بذلها كمنسق خاص بشأن مسألة توسيع عضوية المؤتمر مما مكن من تعزيز عالميته بقبول هذه المجموعة الجديدة من البلدان.

إن تونس ارتبطت مع جميع البلدان التي قدمت طلبات للانضمام للمؤتمر كأعضاء بصرف النظر عن تاريخ طلباتها. ونظرا لأن تونس تعاونت ونسقت جهودها معها طوال فترة طويلة في سياق المشاورات غير الرسمية المتعلقة بمسألة توسيع العضوية، فإن تونس الآن وهي عضو كامل في المؤتمر سوف تواصل العمل لتلبية طلبات تلك الدول المشروعة. ومنذ أن حصلت تونس على استقلالها، وبشكل خاص منذ التغيير الذي حدث في عام ١٩٨٧ بزعامة الرئيس زين العابدين بن علي فإنها تكرس الجزء الأكبر من مواردها المالية للتنمية البشرية، وجعلت مخصصات قدراتها العسكرية عند حدّ أدنى لضمان دفاعها. بالإضافة إلى ذلك، فإن بلدي، شأنه شأن البلدان الأخرى المحبة للسلام، كانت تشعر دائما بقلق خطير إزاء انتشار أسلحة التدمير الشامل في العالم أجمع. وإنها تأسف كذلك لأن بلدانا نامية كثيرة تخصص موارد ضخمة لزيادة قدراتها العسكرية في غير صالح تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا النوع من القلق في بلدي يتضح أنه مهتم بنزع السلاح العالمي وبعملية التفاوض الرامية إلى تحقيق نزع السلاح. ومن خلال طلبها للانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح لا تحاول أن تكتسب مكانة ولكن لكي تسهم مساهمة متواضعة في تعزيز السلم والأمن الدوليين وهما هدف هذا المؤتمر.

ومع تزايد عدد أعضاء المؤتمر فإن بعض الدول الأعضاء قد أعرب عن قلقه فيما يتعلق بكل من كفاءة عمل المؤتمر وفعالية مشاركة أعضائه في عمله. وبينما نفهم هذه الشواغل يود وفدي أن يؤكد أن هذه الاعتبارات مهما كانت واقعية ينبغي ألا تسيء إلى المرشحين المحتملين للانضمام إلى عضوية المؤتمر في المستقبل. فموضع الرهان هو موثوقية النظام المتعدد الأطراف المبني على مبادئ الديمقراطية والمساواة بين الدول. ومع ذلك فإننا نشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي في المستقبل وضع قواعد مناسبة لتنظيم تواتر وترتيبات قبول العضوية في المؤتمر وذلك من أجل تجنب أي عوائق تحول دون الأداء السليم للمؤتمر. وفي جميع الأحوال وبعيدا عن جميع كل هذه الاعتبارات فإنه لا يمكن إنكار أن تعزيز العالمية هو عامل أساسي لزيادة تأثير المؤتمر وتعزيز أثره على الرأي العام الدولي. ويجب أن يضع الأعضاء ذلك في اعتبارهم.

وبينما نكرر تعهدنا بالتعاون الكامل معكم، يا سيادة الرئيس، أود أن أنتهز هذه الفرصة لتهنئة الأعضاء الأربعة الجدد الآخرين الذي انضموا إلى عضوية المؤتمر معنا. وقبل أن أختم كلمتي، اسمحوا لي أن أنقل تحياتي إلى السفير موهير وتمنياتي له بكل نجاح في مهامه في المستقبل.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل تونس على بيانه وعلى الكلمات التي وجهها إلى الرئاسة وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا السفير مارك موهير.

السيد موهير (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، بالطبع يسرني كثيرا أن أتكلم أمام الجلسة العامة تحت رئاسة الأرجنتين وتحت رئاستكم بوجه خاص أيها الصديق والزميل العزيز وأنتم ترأسون هذا المؤتمر. وبالتأكيد إن أكثر سمات وجودي في جنيف إيجابية كانت الصداقة والتعاون بين كندا والأرجنتين وبيننا وبين فريقينا، وأنا أقدّر ذلك. كما أنني أريد أن أشكركم على الكلمات البالغة المودة التي أعربتم عنها في بداية هذه الجلسة العامة. وأرحب بوجه خاص إلى الإشارة إلى المنطق المدرع بالحديد بدلا من المنطق المكبل بالحديد وآمل أن تعليقاتي هنا اليوم سوف لا تقوي التعليق الثاني أو التصور الثاني. أود أيضا أن أشكر كل من أعرب في مؤتمر نزع السلاح في الأيام والأسابيع الأخيرة عن تقديره الكريم لي ولجهودي في الإسهام في هذا المؤتمر. واليوم هو آخر فرصة لي للتحدث في الجلسة العامة لكي أشاطركم بعض التصورات ولتوديعكم ولتبليغكم أطيب تمنياتي للجميع في المستقبل. وأولا أود أن أبدأ بالتصورات. إن وقتي في المؤتمر كان مفيدا وكان محبطا بدرجة عالية في آن واحد. ففي أول ١٨ شهرا كان التحدي الرئيسي هو اختتام مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتأمين بدء هذه المعاهدة من خلال عمليات في نيويورك وفي جنيف. والفائدة طبعا واضحة في أن نرى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وقد أنشئت في فيينا تحت القيادة القديرة لزميلي السابق وولف جانج هوفمان من ألمانيا. ومن الواضح أنني أتمنى بقوة أنه ستجري متابعة الخطوات بقوة في العواصم وفي المؤتمر الأول بموجب المادة الرابعة عشرة (٢) لاحقا في هذا العام من أجل تأمين أبكر تاريخ ممكن لبدء نفاذ تلك المعاهدة.

إن من النقاط المضيئة في مؤتمر نزع السلاح التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بما فيها من مواضع قوة وضعف بعد إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وكذلك اتفاق عمل ١٩٩٥ لبدء التفاوض حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. لقد قدمت هذه الإنجازات دليلا ملموسا على ما يمكن أن تحققه هذه الهيئة عندما تسمح لها الظروف بذلك، أو بالأحرى عندما تكون هناك الإرادة السياسية اللازمة. إن هذا التصور يستحق التشديد عليه. يجب علينا دائما أن نتذكر أن الإرادة السياسية يمكن أن تؤثر في الظروف ويجب أن لا ندع مطلقا الظروف تملي علينا مصيرنا. إذا كنا نريد أن نعمل فإننا نستطيع. ومع ذلك، فإن الرفض بسبب الخوف من التحرك إلى الأمام على أساس منحدر منزلق أو على أسس الأمن الوطني المزعوم بحاجة إلى نتحداه بقوة، وبالتأكيد في محفل كهذا المؤتمر حيث يكون كل منا له دور في توافق الآراء.

هذا ما يبدو أنه يحدث اليوم: عدم قدرة على الاستمرار في إجراء مزيد من العمل الموضوعي بسبب انعدام الإرادة أو ربما نتيجة لحسابات أن الجهود المخلصة في تقدم عمل نزع السلاح لابد أن تكون مرهونة بأحداث تقع بعيدا عن هذا المؤتمر. هذا هو الجانب المحبط في مهمتي هنا. وهذا هو الإحباط الذي يشاركني فيه الكثيرون بالتأكيد الذي ينبغي أن يؤدي بنا إلى تذكر وتأكيد المبادئ التي قام عليها المؤتمر والتي يوجد من أجلها. ولا بد لنا ألا نستسلم مطلقا لذلك الإحباط أو نسلم بالفشل. والتسليم للفشل ينبغي ألا يكون من بين الخيارات التي أمامنا. فأنا على سبيل المثال لم أتفق مطلقا مع الذين يؤكدون أن مأزقنا الآن هو الاعتراف بعدم ملاءمة أو بتزايد عدم فائدة مؤتمر نزع السلاح. لكن ذلك الرفض والإحباط المرتبط به هو تحدّ خطير بالنسبة لنا جميعا.

كيف نواجه هذا التحدي؟ من وجهة نظري فإن المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه مؤتمر نزع السلاح هو الإقتناع بأن تدابير تشجيع وتحقيق عدم الانتشار والحدّ من الأسلحة ونزع السلاح هي أبعاد حيوية من جهد معقد وشامل لتعزيز الأمن الدولي بين الدول ذات السيادة ولتأمين الأمن الإنساني للجميع. إنها ليست أداة تجريبية، أو أسوأ من ذلك أهداف ساذجة في حدّ ذاتها، وإنما هي عناصر حاسمة ونحن نرنو للوصول إلى أهداف الأمن هذه. فلا الأمن الدولي بين الدول ولا الأمن الإنساني يمكن مطلقا تأمينه بالأولوية الطاغية بالأسلحة في أيدي البعض أو عن طريق الاقتناء بلا نهاية لمزيد من القدرات العسكرية الأكثر غرابة و/أو الكميات المفرطة من السلاح. وقد كتب المؤرخ توسيدي ديس منذ عدة قرون "إن الذين يملكون كميات من القوة يفعلون كل ما يستطيعون وناتج هذه الظروف الذي يمكن أن يحصلوا عليه ضعيف". إن هذه ليست صيغة للأمن الحقيقي ولا سيما الآن ونحن ندخل الألفية الجديدة التي فيها تجعلنا الإنجازات الواسعة النطاق في التكنولوجيا معرضين جميعا بدرجة متزايدة للخطر. إن الأمن للفرد وللجميع يظل هو هدف يتطلب جهودا مشتركة. "المسؤولية المشتركة والتعاون والعمل المشترك": ينبغي أن يكون ذلك شعارنا في مؤتمر نزع السلاح. وهناك أعمال إيجابية نستطيع أن نقوم بها. وعلى مدى الأربع سنوات الأخيرة أظهر مؤتمر نزع السلاح شعورا طيبا ضخما عندما قدمت كندا أفكارها المفصلة في ذلك الصدد. ولا حاجة إلى إعادة هذه الخلفية مرة أخرى الآن لكني فكرت في الأيام الأخيرة بشأن أزمتنا الحالية في مجموعة من الأسئلة التي أثيرت في ذهني.

أولا نزع السلاح النووي، هل نزع السلاح النووي لا يزال أولوية عالمية توجد مصلحة ثابتة فيه لجميع أعضاء المجتمع الدولي؟ كيف يمكن أن تنعكس تلك الأولوية العالمية وهذه المصلحة الثابتة للجميع بطريقة إيجابية وبناءة وواقعية؟ هل المناقشة الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح ليست واحدة من هذه الوسائل؟ بالتأكيد إن إنكار الحوار أو مجرد إجراء محادثات عن المحادثات لا يكفي. ولا يمكن التلاعب بالاختلافات في أنشطة تنفيذ العمل. ما هي التحفظات المشروعة ضد هذه المناقشة، وهل يمكن أن نعالجها بطريقة صحيحة؟ أتيحت لي الفرصة مؤخرا في ندوة عقدها معهد منتراي في ديفون لاستعراض هذه الخلفية مع عدد من أعضاء مؤتمر نزع السلاح وأواصل الاعتقاد بإخلاص أن هذه الأسئلة كان يمكن وينبغي مواجهتها ومعالجتها بطريقة إيجابية.

ثانيا، إنتاج المواد الانشطارية. لماذا كان من الصعب بدء العمل بشأن هذه القضية على أساس الإطار والولاية اللذين اتفق عليهما منذ أربعة أعوام؟ هل عملية المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لا توفر لنا جميعا الوسائل المناسبة والكافية لحماية مصالحنا ولمعالجة مختلف الشواغل؟ هل الاعتبارات القرينية الواسعة الانتشار لا يمكن معالجتها بطريقة منتجة من خلال برنامج عمل موسع تنفذه الدول المعنية؟ ومرة أخرى إن أجوبتي على هذه الأسئلة هي بالإيجاب. إن تدخلنا في شهر مارس قد اتسع على أساس هذا المنظور.

ثالثا، عدم عسكرة الفضاء الخارجي، هل لا يؤثر منظور – وعلى الأرجح في الواقع بصورة متزايدة – عسكرة الفضاء الخارجي في تعرُّض كل الدول للخطر؟ هل مفهومنا صحيح أن كل سياسات البلدان الحالية لا تؤيد عسكرة الفضاء الخارجي (مقابل استعماله العسكري) ؟ إذا كان الوضع كذلك هل لنا أن نعزز أمن جميع الدول بالعمل الآن لاستبعاد مثل هذه التطورات بدلا من انتظار التطورات السياسية والعسكرية والتكنولوجية الصناعية والمصالح التي تكتسب منها؟ ألا نستطيع أن نتحرك إلى الأمام بمفاوضات مركّزة لتحقيق هذه الغاية؟ ليس هناك سؤال فالمصالح المكتسبة بدأت في الظهور؛ إنه يجري بالتأكيد تخصيص موارد أكثر فأكثر لتنمية القدرات. يجب ألا نقتنع بالقول المسكّن بأن تحذيراتنا مبالغ فيها نظرا لأنه لم يحدث بعد سباق للتسلح بالمفهوم التقليدي في الفضاء الخارجي. والواقع أن أي دولة تعتبر أن أمنها مهدد بالخطر سوف تستجيب بلا تردد بطريقة ما، ربما على الأرجح لوقف عملية نزع السلاح، ووقف الحدّ من الأسلحة، ووقف جهود عدم الانتشار في مجالات أخرى، وبعث أو إثارة شواغل أمنية أكبر. مرة أخرى إننا نستطيع بل وينبغي لنا أن نعمل.

وأخيرا، أتحدث عن الأسلحة التقليدية أو الصغيرة، ألا يوجد هناك اعتراف متزايد بالتحديات الأمنية والمعاناة البشرية التي تسببها الأسلحة الصغيرة؟ هل لا تجري أعمال على المستويين العالمي والإقليمي للاستجابة لهذا الاعتراف؟ ألا ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يستجيب أيضا؟ إن مؤتمر نزع السلاح يستطيع أيضا أن يسهم إسهاما استراتيجيا في الجهود العالمية والإقليمية في هذا المجال، وآمل أن تظهر أفكار جديدة ومبادرات جديدة لتحقيق هذه الغاية.

والآن أعتذر عن أنني لم أناقش في دورة هذا المؤتمر في شهر أغسطس مجموعة من الأسئلة، إنه تقصير مني كثيرا ما وجه إليَّ النقد بسببه، ولكنها طريقة مفيدة لتركيز تفكير الإنسان. إن جميع هذه الأسئلة تلتقي بصورة أساسية في تحديين رئيسيين: ما الذي يحتاج مؤتمر نزع السلاح إلى عمله لتعزيز الأمن الدولي والبشري؟ وهل نستطيع أن نعمل لتحقيق هذا الغرض؟ هذان التحديان الأساسيان يمكن التغلب عليهما بنجاح. وفي عمل ذلك ينبغي لنا أن نتجنب تحديا ثالثا، ألا وهو لماذا لا نعالج قضية بعينها. إنه يمكن دائما أن نجد الأعذار لعدم العمل. بالتأكيد إنه يجب بقوة رفض القول بأن المرء ينبغي له ألا يعمل في مجال محدد لأن مثل هذا العمل قد يمنع خيارات أخرى في المستقبل. فإننا لو أننا اتبعنا هذا النهج بصورة مستمرة كقاعدة لما كنا قد توصلنا إلى أي من اتفاقاتنا الرئيسية الهامة؛ اتفاقات الأسلحة البيولوجية والتوكسينية، واتفاقية الأسلحة الكيماوية، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهل كان يمكن أن تكون ١٨٢ غير نووية قد انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار نفسها التي

امتدت الآن إلى أجل غير مسمى وبذلك تعهدت بألا تطور أو تقتني الأسلحة النووية أبداً؟ لقد طرحت كندا كل هذه الأسئلة على نفسها وكانت إجاباتنا تتجلى في آرائنا التي تعرضنا فيها لبرنامج عمل صحيح وقابل للحياة في هذه الهيئة. إن مؤتمر نزع السلاح يستطيع الاستجابة، أولا: ينبغي له أن يكون محفلا للنظر بطريقة متقدمة ومتواصلة في مسائل الحدّ من الأسلحة، ونزع السلاح، وقضايا عدم الانتشار أي نزع السلاح النووي؛ وثانيا: ينبغي له أن يتفاوض على اتفاقات بناءة متعددة الأطراف تستجيب لحاجاتنا ذات الأولوية إلى الأمن.

إن إنجاز ذلك بالتأكيد لا يتجاوز قدراتنا في هذا المؤتمر، قدراتنا التي يجب تحريرها بصورة أكبر من قيود هياكل تركيب المجموعات التي عفا عليها الزمن. ونظرا لأن المجتمع العالمي أصبح أكثر تعقيدا ومتعدد الجوانب فقد أصبحتُ بصورة متزايدة أرى أن مجموعات القضايا أي المجموعات التي تهتم بالقضايا تمثل نهجا بنّاءً بدرجة أكبر لجدول أعمالنا، أليست الأغلبية العظمى في هذا المؤتمر تؤيد العمل الواقعي الإيجابي في مجال نزع السلاح النووي؟ إذا كان الوضع كذلك لماذا لا ننظم أنفسنا ونعمل بناء على ذلك؟ من الغريب بصراحة بالنسبة لنا أن نواصل العمل في الألفية الجديدة على الأسس التي تُؤسَر فيها مصالحنا الأمنية في هذا المؤتمر فعلا داخل مجموعات "غربية" و"شرقية" "ومجموعة الواحد وعشرين". إن اختلاف المواضيع والاستراتيجيات والتكتيكات ستكون موجودة باستمرار ولكن علينا بالتأكيد أن نهدم الحواجز القديمة بيننا التي تعكس عالما لم يعد موجودا. ويجب علينا أن نرحب بدخول أعضاء جدد إضافيين من مجتمعنا العالمي ممن يرغبون في الإسهام مباشرة في عملنا. بالتأكد أن ذلك القرار الذي تأخر بصورة غير ضرورية للترحيب بأعضائنا الخمسة الجدد إكوادور وأيرلندا وكازاخستان وماليزيا وتونس يَلقى ترحيبا خاصا.

إن موضوع الاعتماد على قدرات مؤتمر نزع السلاح بالفعل يدعوني إلى الجزء الرئيسي الأكثر أهمية في رسالة الوداع التي ألقيها الآن. وأنا أودعكم أود أن أقدّر بإخلاص ما أعتبره في آخر المطاف القوة العظمى لمؤتمر نزع السلاح، هذه القوة في نظري هي نوعية أعضاء المؤتمر. لقد كانت خبرتي وشرفي فريدين في أن أعمل مع هذا العدد الكبير من الزملاء الذين يستحقون كل التقدير: السفراء والمستشارين وكل الذين مكنتني الظروف من تقدير قدرتهم على الدفاع بفاعلية عظيمة عن منظوراتهم ومواقفهم في قضايا مهمة عديدة ناقشناها بصورة جماعية: السيد سيف ليدوغار، والسيد غريغوري بردينيكوف، والسيد منير زهران، والسيد جاكوب سيليبي، والسيد شاه زوكانغ، وجميعهم قد أسهموا إسهامات بارزة ودائمة الأثر، لقد تركنا كل هؤلاء ولكننا لم ننساهم. إن السيدة أروناتي غون تستحق تقديرا خاصا على قوتها وحصافتها الرائعتين في وقت الأزمة، وزميلي في القارة أنطونيو دي إيكازا يستحق أعمق الاحترام والإعجاب على إسهاماته البارزة، والقوة العقلية والبلاغة والطاقة التي أظهرها بصورة ثابتة منير أكرم طوال الأربع سنوات الماضية كانت غير عادية بالفعل. وكثيرون آخرون في الماضي والحاضر يمكن ذكرهم بمن فيهم بوجه خاص جميع زملائي في المجموعة الغربية الذين

تعاونت معهم عن قرب أنا والوفد الكندي. وأود التأكيد على أن ذلك كان شرفا كبيرا لي ومصدر سرور أن أعمل معكم جميعا.

أودّ أيضا أن أعبر عن شكر خاص للأمين العام السيد فلاديمير بتروفسكي ولنائبه السيد عبد القادر بن إسماعيل وكذلك لجميع أعضاء الأمانة العامة للمؤتمر الذين يتسمون بالحنكة العالية وعدم التحيز على مشورتهم وتعاونهم ودعمهم. إن كندا ربما أتيحت لها فرصة شاملة بدرجة أكبر من البلدان الأخرى لتستفيد من هذه الخبرات أثناء عملية عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي استغرقت وقتا طويلا. إن تقديرنا مخلص للغاية لهذا السبب.

وأخيرا سيكون من المخجل لي ألا أعلن بصورة عامة في هذه الجلسة العامة وفي هذه المناسبة تقديري الأعمق للإسهامات غير العادية التي قدمها شركائي الكنديون الصبورين والذين يتسمون بالسماحة. إن جميعهم بدءاً دون سانكلير مروراً بأفارد بيشوب ومارك غالوسير ومارك فيدريكير قد اظهروا بصورة مستمرة أعلى الصفات الشخصية حنكة. إن احترامي القلبي وامتناني موجهان إليهم جميعا.

وهكذا تنتهي مدة الأربع سنوات التي قضيتها في هذا المؤتمر. لقد كان شرفاً عظيماً لي أن أمثل بلدي في هذه المؤسسة الهامة، لقد تمتعت بدرجة هائلة بالتحديات الفنية لهذه المدرسة العليا للدبلوماسية المتعددة الأطراف. إن العلاقات الشخصية الاستثنائية التي خبرتها كانت مفيدة بنفس الدرجة. وأود وأنا أختتم كلمتي أن أستشهد بكلمات الدبلوماسي بوتو فون بسمارك الذي قال إن "مهمة الدبلوماسي هي أن يدرك وقع أقدام الله وهي تعبر التاريخ، وأن يحاول أن يدرك أهداف ثوبه وهو يعبر الماضي". إنني أتمنى أن يستمع المؤتمر إلى "وقع الأقدام" وأن يدرك "أهداب الثوب". وأتمنى لهذه المؤسسة ولكم جميعا، واحدا واحدا، أجمل أمنياتي للمستقبل.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل كندا على بيانه الهام. إنني مقتنع بأن كلماتكم اليوم سوف تستمر في مساعدة هذا المؤتمر ليمعن التفكير في عملنا وأن كلماتكم ستظل معنا مدة أطول كثيرا من الفترة التي قضيتموها بيننا في هذه القاعة. ولكننا سنتذكر شخصيتكم دائما بإعجاب وبكثير من الاحترام. وأعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا السفير كليف بيرسون.

السيد بيرسون (نيوزيلندا) الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة أثناء فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أنقل تهاني نيوزيلندا الحارة لتسلمكم مهمة رئاسة المؤتمر. واسمحوا لي أيضا أن أنقل تمنياتي القلبية الحارة للسفير موهير وأسرته بمستقبل عظيم.

إننا، سيادة الرئيس، ندعم من كل قلوبنا جهودكم المتواصلة للتوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج العمل. ولا نزال نأمل أن ذلك سيكون ممكنا في هذا العام، مع استمرار فهمنا أن ذلك قد يشغلنا أيضا في عام

٢٠٠٠. وبينما نعرب عن تقديرنا أيضا للرغبة في أن يكون البرنامج شاملاً، نشعر بخيبة أمل عميقة لأننا ضيعنا وقتا ثمينا مرة أخرى هذا العام: وقت كان يمكن أن ينفق بطريقة مثمرة في التفاوض بشأن المواد الانشطارية.

إن نيوزيلندا لا تعتبر، كما يعتقد البعض، أن مؤتمر نزع السلاح يجتاز أزمة بسبب فشل في العمل. ولكننا قد نصل إلى هذه النقطة إذا استمر عدم العمل بعد هذا العام. وقد يكون من السهل على الذين يراقبون أنشطتنا أن يلقوا اللوم للوجود في هذه الحالة على المؤسسة نفسها. فذلك وهم. لأن المسؤولية المباشرة عن ذلك تقع على عاتق أعضاء هذا المؤتمر.

وفي هذا الصدد، فنحن لا نؤيد الدعوة التي أطلقها المشاركون في محفل طوكيو إلى "تعليق" عملياتنا حتى يكون بإمكاننا القيام بعمل ذي هدف. فذلك من شأنه أن يكون فشلاً ذاتيا وغير مثمر.

إن نيوزيلندا ملتزمة تجاه الدور المشروع لهذا المؤتمر باعتباره محفل التفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. ولا نزاع بشأن وجوب أن يكون التفاوض بتوافق الآراء. ولكن الحاجة إلى النظر بجدية إلى أساليب عملنا قد حان موعدها منذ زمن طويل وهي الآن حاجة ماسة. وقد تكون تلك العيوب في طرق العمل هي التي تحدد في نهاية المطاف مصداقية المؤتمر في المستقبل وقدرتنا على القيام بالعمل.

إنه يسرنا أنه أمكن اتخاذ قرار في الأسبوع الماضي بتوسيع عضويتنا. وكان من دواعي سرور نيوزيلندا أن تدعم اقتراح المنسق الخاص منذ البداية. ونتطلع إلى العمل مع هذه الوفود الخمسة. ونيوزيلندا تعتبر مع ذلك أنه ينبغي أن تكون عضوية هذه الهيئة عضوية عالمية. ونحن لا نفهم تماما أن هيئة مكلفة بالتفاوض بشأن نزع السلاح وتصدر صكوكا يفهم ضمنيا أنها تتطلب التزاما عالميا، لا تكفل أوسع مشاركة ممكنة في عملية التفاوض. ونعتقد أيضا أنه لا يجب أن يكون هناك سوى معيار وحيد يطبق على عضوية المؤتمر. وهذا المعيار هو ببساطة الالتزام بنزع السلاح: لا أكثر ولا أقل.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل نيوزيلندا على بيانه وعلى الكلمات التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل، السفير سيلسو أموريم.

السيد أموريم (البرازيل) (الكلمة بالإنكليزية): أود قبل كل شئ، سيادة الرئيس، أن انضم إليكم في رسالة التوديع التي وجهتموها إلى السفير موهير. إن أفكاره التي أدلى بها اليوم توضح لي باعتباري جديدا على هذا المؤتمر أنني افتقدت في الماضي ما سيفتقده جميعنا في المستقبل.

إنني أتحدث اليوم لأعرب عن ارتياح حكومة البرازيل الرسمي للقرار الذي استطاع مؤتمر نزع السلاح أن يعتمده في جلسته الأخيرة، تحت قيادتكم القديرة، والمتعلق بقبول خمسة أعضاء جدد بين صفوفه، ألا وهم إكوادور، وأيرلندا، وكازاخستان، وماليزيا، وتونس.

وكوفد ملتزم تجاه تعددية الأطراف في مجال قضايا نزع السلاح والقضايا الأمنية وكذلك في قضايا أخرى، نرحب بهذا القرار باعتباره خطوة إيجابية جداً، خطوة سوف تسهم في جعل هذا المحفل أكثر تمثيلية وديمقراطية وبالتالي أكثر فاعلية. ونعتقد أن السيناريو الدولي الحالي لابد أنه سيستفيد من تعزيز الإطار المتعدد الأطراف للنهوض بالسلم والأمن تحت مظلة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يمكن اعتبار الزيادة المتوازنة في عضوية مؤتمر نزع السلاح، من قبيل ما أمكننا أخيرا الاتفاق عليه، تطورا مشجعا في حدّ ذاته.

ونحن مقتنعون بأن الأعضاء الخمسة الجدد قادرون تماما على إثراء مداولاتنا وعلى إضافة دينامية جديدة إلى عملنا بالتزامهم الحاسم تجاه السلم، سواء في مناطقهم أو خارج أقاليمهم، وكذلك بمشاركتهم القوية في جدول أعمال نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين في الأمم المتحدة.

وكبلد أمريكي لاتيني وبخاصة كأمريكي جنوبي أود أن أقدم تحية أخوية لوفد إكوادور وهو بلد ترأس اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة منذ بضع سنوات وهو أحد شركاء نظام معاهدة تلاتيلولكو وأمة ضربت مثلا تاريخيا من خلال التسوية السلمية لنزاع ثنائي مع الالتزام الصارم بالقانون الدولي وبذلك عزز النزعة السلمية لإقليمنا. دعني أقول إنني سعيد بوجه خاص لأنه أتيحت لي الفرصة للتعليق عندما قمنا بالتوسيع الأخير لمؤتمر نزع السلاح بالقول بأنه لم يكن بمؤتمر نزع السلاح سوى بلدين من أمريكا اللاتينية مقبولين آنذاك، وأن إقليمنا يُعاقَب لأنه إقليم مسالم. وهكذا يجري تصحيح هذا الوضع الآن.

إننا نتقاسم مع جميع الأعضاء الجدد منظورا تاريخيا مشتركا بشأن أهمية رفع المستوى الدولي للوعي فيما يتعلق بأمور نزع السلاح، وأعتقد أنه سيكون من المناسب أن أؤكد أن هذه الملاحظة تنطبق بوجه محدد تماما على "نزع السلاح النووي".

إنه يسرنا أننا قادرون، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، أن نكثف تنسيقنا مع الأعضاء الخمسة الجدد في المؤتمر من أجل التقدم إلى الأمام نحو بلوغ أهدافنا المشتركة. ونتطلع إلى العمل عن قرب مع البلدان المنضمة الآن إلى مجموعة الـ ٢١ من بين الأعضاء الخمسة. وكعضو في تحالف "جدول الأعمال الجديد نحو بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية"، نفخر بأن نذكر أنه بانضمام أيرلندا إلى مؤتمر نزع السلاح يصبح جميع أعضاء هذه المجموعة الآن مشاركين كاملي العضوية في المؤتمر.

لقد أخذت الكلمة أساساً، سيادة الرئيس، للتعبير عن مشاعر الترحيب هذه للأعضاء الجدد. ومع ذلك، كما فعل الآخرون، فإني أشعر بالحزن لعدم قدرتنا على تحقيق تقدم على الرغم من الجهود العنيدة لرؤساء المؤتمر المتعاقبين، بمن فيهم السفير دمبري وسيادتكم شخصيا، لمجرد ذكر آخر رئيسين. وهذا العجز عن التقدم يتعارض تماما مع الأهداف المعترف بها لبلداننا ومع العلامة التي تتوقعها منا شعوب العالم عشية الألفية الجديدة. وقد نكون محظوظين لأن الرأي العالمي عموما، على الرغم من وعيه التام بأهمية المواضيع المتعلقة بنزع السلاح، ولا سيما المرتبطة منها بنزع السلاح النووي، لا يركز بالدرجة الكافية على نشاط هذه الهيئة أو خمولها. وإلا لبدأ في

التساؤل عن ملاءمة تخصيص الموارد البشرية والمادية لعمل ليس له نتيجة ظاهرة. غير أنني لست متشائما. فهذه ليست المرة الأولى التي يقع فيها المؤتمر في مأزق في مداولاته، ومع ذلك فإنني أعتقد أنه قادر على الخروج أيضا من هذه "الأزمة" – ولكم أن تختاروا لها اسما آخر – التي تتسم بسمات خاصة.

إننا نناشد الأعضاء الذين لا يزالون عازفين عن إظهار المرونة أن يفكروا في حقائق هذا الشلل الذي يصيب أهدافنا الطويلة الأجل. إن افضل ترحيب يمكن أن نقدمه للأعضاء الجدد هو أن يكون لنا برنامج للعمل يتمكن هؤلاء الأعضاء من خلاله المشاركة في العمل، وإني واثق من أنهم شغوفون بذلك.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل البرازيل على بيانه وعلى الكلمات التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل كوبا السفير كارلوس أمات فورس.

السيد أمات فورس (كوبا) (الكلمة بالأسبانية): اسمحوا لي سيادة الرئيس، قبل كل شئ أن أعبر عن تقديري لكم وللسفراء الموقرين الذي ترأسوا المؤتمر قبلكم في هذه الدورة من مؤتمر نزع السلاح على الجهود القيمة والبناءة التي بذلتموها بهدف التوصل إلى برنامج عمل وإخراج هذا المحفل من مأزقه الحالي. وأحثكم شخصيا على مواصلة جهودكم التي بوسعكم أن تعتمدوا فيها على الدعم الحاسم للوفد الكوبي، الذي يأمل، شأنه شأن جميع أعضاء هذا المؤتمر أن يكون بإمكانه إنجاز مهامه وتحقيق أغراضه وتلبية توقعات المجتمع الدولي الذي يناشدنا أن نبذل جهودا عاجلة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

لقد طلبت الكلمة اليوم للحديث عن موضوع توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، وبوجه خاص، المقرر CD/1588 الذي اعتمد في الجلسة العامة الأخيرة، والذي سمح بدخول خمسة أعضاء جدد هم إكوادور وماليزيا وتونس وكازاخستان وأيرلندا.

وباسم حكومة كوبا وبالأصالة عن نفسي أود أن أهنئ السفراء الموقرين أو ممثلي الدول الخمس، وأطلب منهم أن ينقلوا إلى حكوماتهم ترحيبنا وأحر أمنياتنا بأن يتمكنوا من العمل بأسلوب مشترك وبناء في هذا المحفل الهام المتعدد الأطراف. اسمحوا لي أيضا بالتعبير عن الأمل في أن يشكل هذا المقرر الذي اعتمد مؤخراً حافزا للنهوض بعمل مؤتمر نزع السلاح وأن يعطينا فرصة حقيقية لاقتسام العمل الشاق الذي يتوقعه منا المجتمع الدولي مع هؤلاء الأعضاء الخمسة الجدد في التفاوض على معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح مع إيلاء اهتمام خاص لهدف تحقيق عالم يخلو من الأسلحة النووية.

وأود أن أضيف بإيجاز آمال وفدي فيما يتعلق بمعالجة مسألة توسيع العضوية في إطار مؤتمر نزع السلاح. إن كوبا مستعدة لدعم تعيين منسق خاص بشأن هذه المسألة وسترحب بمثل هذا التعيين، وذلك في إطار برنامج عمل كامل ومتوازن يتضمن مختلف الأولويات القائمة التي توجد على جدول أعمال نزع السلاح الدولي. وفي رأينا أنه ينبغي ألا تكون ولاية هذا المنسق الخاص قاصرة على مجرد دراسة ما إذا كان ينبغي زيادة

العضوية أو عدم زيادتها، ولكن يجب أن تشمل أيضا عملية جادة وشاملة للمشاورات والتحليل مما يجعل من الممكن التوصل إلى نتائج مبنية على أسس سليمة فيما يتصل بمسائل مثل العضوية الحالية للمؤتمر وما إذا كان المؤتمر يستجيب بالفعل للمتطلبات والسيناريوهات الحالية فيما يتصل بالسلم والأمن الدوليين؛ وما إذا كان المؤتمر يتسم حقا بتوزيع جغرافي عادل وتمثيلي بين مختلف المجموعات الإقليمية التي يتكون منها، وكذلك داخليا في إطار هذه المجموعات؛ وأن يوفر إمكانية استكشاف سبل ووسائل إجراء تقييم موضوعي لما يمكن أن يشكل حقا التكوين الأمثل للمؤتمر، مع مراعاة دوره التفاوضي البارز. ومن المهم في هذه النقطة الأخيرة مراعاة الاعتبارات الضرورية بين معايير الوصول إلى عضوية المؤتمر والحاجة إلى ضمان فاعلية العمل، وهي قضايا يقوم بلدي حاليا بدراستها بعناية.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أكرر كلمات الترحيب بالدول الخمس التي أصبحت للتو أعضاء كاملي العضوية في هذا المؤتمر ورغبتنا في إقامة علاقات وثيقة للعمل والتعاون مع جميع تلك الدول. إن وجودها في المؤتمر سوف يكون دون شك إيجابيا للغاية، ونحن واثقون أيضا من أن تحليلاتها وأفكارها ستسهم في إثراء المداولات وبلوغ أهداف هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف.

أود أن أؤيد كلمات التقدير وأفضل الأمنيات التي قالها الزملاء الآخرون الذي تكلموا هنا لتوديع السفير موهير ممثل كندا. إن السفير موهير قد ترك بلا شك أثرا هاما في مؤتمر نزع السلاح وكانت مناقشاته مع ذكائه تقدم أكثر من مرة غذاء للأفكار وأساسا لاتخاذ خطوات إيجابية نحو الأمام. إننا نتمنى له ولأسرته كل سعادة.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل كوبا على بيانه وعلى الكلمات التي وجهها للرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا السفير ماركو ريما.

السيد ريما (فنلندا) (الكلمة بالإنكليزية): بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٥ بالاتحاد الأوروبي أتشرف بأن أوجه انتباه المؤتمر إلى الملاحظات التالية:

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد شاركت في توافق الآراء بشأن توسيع محدود شمل خمسة أعضاء جددا، عقب التوصية التي قدمها المنسق الخاص بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح السفير الموقر هوفر ممثل سويسرا في تقريره العام الماضي. وكما ذكر المنسق الخاص في تقريره فإن قائمة البلدان قد اختارها هو بناء على المعايير المتصلة بتاريخ تقديم طلبات العضوية والتوزيع الجغرافي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالمقرر الذي اعتمد في الأسبوع الماضي كخطوة إلى الأمام في العملية المستمرة لتوسيع المؤتمر. ونحن نتطلع إلى التعاون عن كثب مع الأعضاء الجدد إكوادور، وأيرلندا، وكازاخستان، وماليزيا، وتونس، للتقدم بالعمل الموضوعي للمؤتمر.

غير أن الاتحاد الأوروبي يلاحظ أنه لا يوجد بين الأعضاء الخمسة الجدد في المؤتمر سوى دولة عضو واحدة في الاتحاد الأوروبي. لذلك فإن المقرر الذي اعتمد في الأسبوع الماضي يعني أن الأهداف المعلنة للاتحاد الأوروبي لم تتحقق مرة أخرى بعد المقرر CD/1406 الذي اعتمد في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وأود أن أذكر بأن الاتحاد الأوروبي يواصل متابعة جهوده لدعم ترشيح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذين لم ينضموا بعد للمؤتمر ليكونوا ضمن أعضاء هذا المحفل. لذلك فإننا نود أن نذكر أن هذا التوسيع المحدود لم يحقق توقعاتنا ويتعارض مع موقفنا المعروف والتقليدي.

ومن المهم أن نذكر بهذا الخصوص أن مؤتمر نزع السلاح لا ينظم عمله على أساس مجموعات جغرافية بالمعنى الذي توجد به، على سبيل المثال في محافل محددة بالأمم المتحدة. والاتحاد الأوروبي لا يعتبر التوازن الجغرافي معيارا أساسيا.

وطبقا للقاعدة ٢ من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٧، التي تنص على أن "تراجع عضوية المؤتمر على فترات منتظمة"، تريد فنلندا أن تسجل بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن مقرر التوسيع المحدود المعتمد في الأسبوع الماضي قد قبلته الدول الأعضاء في الاتحاد الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح كخطوة متوسطة في العملية المستمرة للتوسيع المرحلي للمؤتمر لجميع المرشحين بمفهوم صريح بأن مؤتمر نزع السلاح سيظل مهتما بهمة بهذا الأمر. لذلك فإن الاتحاد الأوروبي سوف يؤيد تأييدا كاملاً التبكير بتعيين منسق خاص بشأن توسيع عضوية المؤتمر. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي نفسه العمل بهمة مع المنسق الخاص في سبيل تحقيق أهدافه في هذا السياق.

وقبل أن أختم كلمتي أود أن أعرب عن تمنياتي للسفير موهير وأسرته كل خير وأن أشكره على تعاونه الممتاز.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل فنلندا على بيانه وعلى الكلمات التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان السفير أكيرا هياشي.

السيد هياشي (الكلمة بالإنكليزية): سيادة الرئيس، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أعبر لكم عن أحر تهانيّ لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأتعهد بتعاون وفدي ودعمه الكامل في أدائكم لمهامكم الهامة. وأود أيضا أن أعبر عن خالص تقديري لسلفكم السفير دمبري من الجزائر على جهوده المخلصة التي لم تكل في سبيل التوصل إلى اتفاق بشأن وضع برنامج عمل لهذا العام.

وأود أن أضم صوتي إلى المتحدثين الذين سبقوني في الترحيب بحرارة بالأعضاء الخمسة الجدد في المؤتمر. وأود كذلك أن أقدم أطيب تمنياتي للسفير مارك موهير الذي سيتركنا قريبا جدا.

لقد طلبت الكلمة اليوم لإبلاغ أعضاء المؤتمر بتقرير "محفل طوكيو بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح"، الذي صدر في ٢٧ تموز/يوليه.

لقد كان اقتراح "محفل طوكيو" أصلا صادرا في آب/أغسطس ١٩٩٨ من رئيس الوزراء آنذاك، السيد ريوتارو هاشيموتو ووزير الخارجية في ذلك الوقت الذي يشغل منصب رئيس الوزراء حاليا، السيد كيزو أبوتشي، بفكرة مواجهة التحديات المتنوعة، الإقليمية والعالمية، التي تواجه اليوم جهود النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ولا سيما التجارب النووية في جنوب آسيا.

وكانت الفكرة هي تكوين مجموعة يدرس فيها خبراء بارزون سبل ووسائل مواجهة الاتجاهات السلبية في عدم الانتشار النووي وتعجيل عملية نزع السلاح النووي، ويقدمون على أساس هذه الدراسة توصيات محددة. وأوكلت لمعهدين يابانيين مستقلين لهما خبرة في إجراء الدراسات المتعلقة بنزع السلاح، ألا وهما، المعهد الياباني للشؤون الدولية ومعهد هيروشيما للسلم، مهمة إنشاء هيئة خاصة لهذا الغرض. ودعمت الحكومة اليابانية دور وعمل المعهدين كأمانة عامة.

وشارك في هذا العمل أكثر من ٢٠ خبيرا بارزا من مختلف أنحاء العالم بصفتهم الشخصية. وهكذا، فإن الآراء التي أعرب عنها أعضاء المحفل لا تعكس بالضرورة مواقف الحكومات أو المنظمات التي ينتمون إليها.

وقد اجتمع الخبراء أربع مرات وأعدوا كنتيجة لها هذا التقرير في اجتماعهم الأخير الذي عقد في طوكيو في الشهر الماضي.

وتجدر ملاحظة أن الأعضاء اتفقوا على الجوهر الرئيسي للتقرير لكنهم لم يقرّوا كل نقطة في التقرير.

ويقوم التقرير والتوصيات على أساس تحليل الأعضاء للتطورات الحديثة وقلقهم المشترك بشأن الحاجة الملحة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لوقف الاتجاهات المقلقة في الأمن الإقليمي والعالمي.

وقدم التقرير إلى رئيس الوزراء أوتشي بواسطة رئيسي المحفل، السفير السابق نوبيو ماتسوناغا والنائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة، السيد ياسوشي أكاشي.

وعلى الرغم من أن حكومة اليابان لم تقم سوى بدور محدود في دعم تنظيم الاجتماعات وأن الآراء المعرب عنها في التقرير لا تمثل بالضرورة موقفها، فإن حكومتنا تعتبر التقرير والتوصيات التي تضمنها إسهاما بارزا في المناقشات الجارية في المجتمع الدولي بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. والحكومة اليابانية، إذ تأخذ هذا التقرير في الاعتبار، تعتزم مواصلة أداء دور رئيسي في نزع السلاح النووي بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وأود أن أبلغ أعضاء المؤتمر أن التقرير قد قدم أيضا بواسطة الرئيسين المشاركين إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان في ٤ آب/أغسطس في نيويورك. وبالتالي أصدر المتحدث باسمه بيانا أعرب فيه عن التقدير للتوصيات وعن الأمل في أن يدرسها المجتمع الدولي بهدف تخفيض وإزالة الأسلحة النووية من العالم. لقد اختتم عمل محفل طوكيو. وتأمل الحكومة اليابانية بكل إخلاص أن تستمر دراسة تقرير محفل طوكيو على مختلف المستويات في المجتمع الدولي كخريطة للطريق تبين كيف يمكن متابعة قضايا نزع السلاح ومنع الانتشار.

إنني طلبت من الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح السيد بتروفسكي أن يصدر نص تقرير محفل طوكيو كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح. كما يمكن الحصول على النص الكامل للتقرير بالإطلاع على صفحة الاستقبال الخاصة ببعثتنا (http://missions.itu.int/~Japancd).

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات التي وجهها للرئيس وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا السيد توم مركرام.

السيد مركرام (جنوب أفريقيا) (الكلمة بالإنكليزية): طلبت الكلمة اليوم لأرحب بحرارة بإكوادور وأيرلندا وكازاخستان وماليزيا وتونس كأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. وترتبط جنوب أفريقيا بهذه البلدان بعلاقات ممتازة وتتطلع إلى العمل معها في المؤتمر في سبيل متابعة أهدافنا المشتركة.

ويود وفدي أيضا أن يقدم شكره وتهانيه لممثل سويسرا السفير هوفر الذي تمكن بصفته المنسق الخاص بشأن موضوع توسيع العضوية من تحديد وتعزيز عناصر هذا الاتفاق. ولابد من الاعتراف أيضا بجهود كل من رؤساء المؤتمر المتعاقبين في عام ١٩٩٩. فبدون التزامهم لسقطت هذه المسألة ضحية لحالة الشلل التي أثرت على بقية أعمالنا هذا العام. وعلينا أن نهنئكم أنتم، سيادة الرئيس ونهنئ الرؤساء الذين سبقوكم على طاقتكم والتزامكم برؤية زملائنا الخمسة الجدد في صفوفنا.

إن قرار توسيع عضوية المؤتمر هو قرار حظيَ بدعم وفدي بصورة مستمرة بالطبع. ومنذ دخولنا نحن كعضو في هذه الهيئة مع ٢٢ بلدا آخر في عام ١٩٩٦. أعلنت جنوب أفريقيا بوضوح التزامها بتحقيق الديمقراطية في جميع المحافل المتعددة الأطراف، بما فيها مؤتمر نزع السلاح. وسيواصل وفدي العمل من أجل تحقيق مزيد من توسيع العضوية. وسياسة حكومتي المعلنة هي أن كل بلد يرغب في الإسهام في عملنا الهام ينبغي أن تتاح له الفرصة لعمل ذلك. وجنوب أفريقيا لا تعتقد أن حجم عضوية المؤتمر سوف يكون له أي تأثير هام على قدرته على إنجاز الاتفاقات المكلف بها. والعنصر الأساسي في التوصل إلى اتفاق هو الإرادة السياسية وهي سلعة أساسية توفرت بغزارة لدى جميع الأعضاء الجدد في المؤتمر الذين انضموا إليه منذ عام ١٩٩٦.

وعلينا ألا نحاول أن نشوش القضية الحقيقية بالربط بطريقة اصطناعية بين مواصلة توسيع عضوية المؤتمر بالنجاح في حل قضايا محددة، وعلينا بدلا من ذلك أن نركز على العوائق الحقيقية التي يواجهها المؤتمر، وحل تلك المشكلات بأسلوب مدروس ورشيد، وبدء العمل في إجراء المفاوضات التي نتفق جميعا على أنها تمثل أولويتنا.

وأود في ختام كلمتي أن أنضم إلى زملائي في التعبير للسفير موهير عن أطيب الأمنيات في عمله الجديد. إننا سنفتقد جدا إسهام السفير موهير الفكري والموضوعي في عمل مؤتمر نزع السلاح وكذلك مودته وصداقته.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على بيانه وعلى الكلمات التي وجهها للرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش، السفير شودهوري.

السيد شودهوري (بنغلاديش) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، إن أسلوبكم في إدارة أعمال مؤتمر نزع السلاح يستحق الثناء، ونحن نقول ذلك بكل سرور. كما إننا ندين لسلفكم الموقر السفير دمبري بمساعيه. ونحن نأسف، مثل زملائنا الآخرين لترك السفير مارك موهير ونتمنى له ولزوجته جان أطيب الأمنيات للمستقبل.

إن السبب الأول لطلبي الكلمة هو الترحيب بالأعضاء الخمسة الجدد: إكوادور وأيرلندا وكازاخستان وماليزيا وتونس. وبالنظر إلى أن لبنغلاديش علاقات ثنائية ممتازة مع كل بلد من هذه البلدان، وهي حقيقة تتجسد في التعاون الوثيق بيننا وبين كل منها في جنيف، فإن ذلك يبعث عندي ارتياحاً لا حدّ له. إننا نهنئها. وفضلا عن ذلك، نعرب عن ثقتنا في أن مشاركتها لن يقتصر تأثيرها على إثراء مداولاتنا وإنما تساعدنا أيضا في تقريب هذا المحفل التفاوضي الوحيد بشأن نزع السلاح من أهدافه بدرجة أكبر. وتستحقون أنتم والسفير موهير الثناء على جهودكما.

ومع ذلك فحتى الآن يبدو أن هدفنا في المؤتمر يقع في أفق بعيد إلى حد ما. والواقع أن المنظر يزداد قتامة بمرور الوقت. ومن المحزن أننا وصلنا إلى طريق مسدود ولا يرجع أن تحل عقدة غورديوس بسرعة. إن تقدم خطواتنا سيشدد عزم الكسول. وعدم فاعلية مؤتمر نزع السلاح سوف يرسل إشارات غير مناسبة إلى بقية العالم. وهذا الأمر صحيح بوجه خاص في وقت تتدهور فيه الأوضاع في أنحاء كثيرة من المسكونة. وواضح أننا بحاجة إلى دفعة قوية إلى الأمام. وقد يكون اجتماع وزراء الخارجية المقترح عقده في مطلع العام القادم حدثا حافزا للعمل. وكما تشهد أدلة كثيرة بوضوح، فإنه ما لم تحدث مظاهر محددة لنزع السلاح النووي، سواء من حيث الجهود الحقيقية أو من حيث الأثر الفعلي، فإنه يمكن أن تتعطل أهداف عدم الانتشار بشكل خطير. إن على الدول الرئيسية تقع مسؤولية إضافية هي الرّيادة بحيث لا يشعر الآخرون الأقل قوة من الناحية العسكرية أنهم بحاجة إلى تدعيم إحساسهم بالأمن بوسائل قد يكون لها تأثير مزعزع للاستقرار بدرجة خطيرة. وهذا مجال يصدق فيه المثل القديم والحكيم "القدوة أفضل من الوصية". فإذا كانت هناك مفاوضات لنزع السلاح النووي في أماكن أخرى، فإن ذلك أمر نرحب به. لكن ما لم يشترك هذا المحفل التمثيلي للمجتمع العالمي بشكل وثيق في العمليات الجارية من خلال الإطار المناسب، فإن النهاية التي توجه إليها تلك الجهود، ألا وهي تحقيق عالم آمن، لن تحقق الهدف المطلوب. ولابد أن يكون المزيد من ضبط النفس هو اللازمة الأخلاقية في السلوك لاقتناء التكنولوجيا العسكرية العالية. إن

مؤتمر نزع السلاح يستطيع إذا حقق تقدما إلى الأمام أن يساعد أيضا في احتواء بعض الأوضاع المفردة، بحيث لا تتحول نقط التوهج أو اندلاعات النار الإقليمية إلى حرائق ذات تشعبات أوسع نطاقا. إن رئيسة الوزراء الشيخة حسينه وحكومتها ملتزمتان بلا تردد بتطلعات بنغلاديش لتحقيق إقليم مستقر ومسالم في جنوب آسيا. ومع ذلك، فمن الواضح أن أمام خلفائكم المباشرين، مثلكم سيادة الرئيس، وهم فئة تشملني أنا أيضا، عمل أبتر بالنسبة لهم. ولكن بنغلاديش ستقدم دائما تعاونها النشط في هذا الصدد.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل بنغلاديش على بيانه وعلى الكلمات الموجهة منه إلى الرئيس. والآن أعطي الكلمة لممثلة تركيا السيدة ساي.

السيدة ساي (تركيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كان وفدي يأخذ الكلمة للمرة الأولى فإني أود أن أعبر بالنيابة عن سفيرنا ووفدنا عن خالص تهانينا بتوليكم رئاسة المؤتمر ونؤكد لكم دعم وتعاون الوفد التركي الكاملين.

لقد طلبت الكلمة اليوم أيضا لأرحب بأعضاء المؤتمر الخمسة الجدد. إن القرار الذي اعتمد في الجلسة العامة في الأسبوع الماضي قد حظيَ بالدعم الكامل من جانب وفدنا. ونحن واثقون من أن البلدان الخمسة الجديدة التي أضيفت، والتي تتمتع تركيا بعلاقات ممتازة معها سوف تسهم بفاعلية في عمل المؤتمر. وتركيا تتطلع إلى العمل البناء معها. وأود أيضا أن أعبر عن تقديرنا للسفير موهير ممثل سويسرا لجهوده التي لم تكل كمنسق خاص بشأن الموضوع.

وفي هذه المناسبة، أود أن أكرر موقف بلدي فيما يتعلق بتوسيع عضوية المؤتمر في المستقبل. إننا نرى أنه ينبغي أخذ أمرين في الاعتبار. أولا، ينبغي أن يظل مؤتمر نزع السلاح هيئة مهمتها التفاوض بشأن الحدّ من الأسلحة ونزع السلاح حيث ينبغي تطبيق قاعدة توافق الآراء. ثانيا، ينبغي أن يكون تركيبه محدودا وأن يعكس مختلف العناصر السياسية والاقتصادية والجغرافية المتعارف عليها عموما في النظام الدولي. والآن نفكر أن الوقت قد حان لمؤتمر نزع السلاح؛ باعتباره المحفل المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح لكي يلبي توقعات المجتمع الدولي بتركيبته الجديدة.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأودع السفير الموقر مارك موهير بالنيابة عن وفدنا وسفيرنا، الذي لم يحضر اليوم للأسف بسبب ارتباطات أخرى منعته من أن يعبر شخصيا عن أفضل أمنياته للسفير موهير. ونتمنى له ولأسرته كل سعادة ونجاح في المستقبل.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثلة تركيا على بيانها وعلى الكلمات التي وجهتها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا، السفير زور.

السيد زور (سلوفينيا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي، لتسمحوا لي أولا أن أحييكم كرئيس لمؤتمر نزع السلاح وأن أهنئكم لتوليكم هذه المهمة المسؤولة، مع أملي المخلص في أن تساعدكم خبرتكم وطاقتكم التي لا تكل في توجيه المؤتمر نحو الاتفاق على برنامج عمله، حتى في هذه المرحلة المتأخرة من دورة هذا العام.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن ارتياحي لقرار المؤتمر في الأسبوع الماضي بتوسيع عضويته بخمسة بلدان. ووفدي يفسر ذلك كعلامة تبعث الأمل في أن يتمكن المؤتمر من التحرك للأمام نحو عالمية عضويته، وبذلك يسمح للبلدان الراغبة في المشاركة في مداولته بأن تفعل ذلك. وتهانيّ المخلصة للممثلين المبجلين لإكوادور وأيرلندا وكازاخستان وماليزيا وتونس.

إن السبب الرئيسي لأخذي الكلمة اليوم هو تقديم إعلان قصير. اسمحوا لي أن أعرّف أعضاء المؤتمر والمراقبين فيه أن الجمعية الوطنية لسلوفينيا قد صدقت في ٢٩ تموز/يوليه من هذا العام على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا التصديق مظهر واضح لسياسة سلوفينيا الثابتة لتعزيز الترتيبات والنظم الدولية لمنع الانتشار النووي وكذلك استمرار عملية نزع السلاح النووي.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل سلوفينيا على بيانه وعلى كلماته الموجهة إلى الرئيس. والآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية، السيد ناظري أسل.

السيد ناظري أسل (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالإنكليزية): أود، سيادة الرئيس أن أبدأ، بالنيابة عن وفدنا وسفيرنا، بتهنئتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أعرب عن تقدير وفدي الخالص لسلفكم على جهوده التي لم تكل.

في الأسبوع الماضي اتخذنا مقرراً بقبول عضوية خمسة بلدان جديدة في مؤتمر نزع السلاح. ونحن نرحب بحرارة بإكوادور وأيرلندا وكازاخستان وماليزيا وتونس كأعضاء كاملي العضوية في مؤتمر نزع السلاح. ونحن على استعداد للتعاون مع الأعضاء الجدد في الأعمال التي تنتظرنا.

لقد أخذت الكلمة للتشديد مرة أخرى على موقفنا إزاء قضية توسيع العضوية. وكما سبق أن تناولنا هذه القضية نفهم الأساس المنطقي للعالمية. ولكن لا يجوز أن يغفل المرء أن هناك علاقة وثيقة بين توسيع عضوية المؤتمر وكفاءته. فمؤتمر نزع السلاح بحاجة لأن يكون هيئة تفاوضية، وبصفته هذه، ينبغي أن يكون ذا هدف وقادرا على أداء وظائفه بفاعلية بحيث يلبي توقعات المجتمع العالمي. أما بالنسبة للمستقبل فإنه يلزم بحث مسألتي توسيع العضوية وكفاءة العمل معا وأن تعاد دراستهما في ضوء تقييم دقيق لتأثير التوسيع السابق على كفاءة المؤتمر. وعلى أي حال، فإن الشفافية في عملية صنع القرارات بشأن هذه المسألة هي ضرورة مطلقة. وفضلا عن ذلك، فإنه يجب أن يوضع أي اقتراح في المستقبل بشأن توسيع العضوية في إطار السياسة العامة للتوسيع تجاه نهج تدريجي.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بيانه وعلى الكلمات التي وجهها إلى الرئيس. بذلك تنتهي قائمة المتحدثين لديّ لهذا اليوم. وأود أن أشاطركم عددا من الأفكار قبل فض هذه الجلسة نظرا لأننا نقترب جدا من انتهاء ولاية الأرجنتين في رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

أثناء هذه الأسابيع الثمانية، أربعة أسابيع من الاجتماعات وأربعة تمثل الفترة الفاصلة بين دورتين عقدت أنا ووفدي اجتماعات ومشاورات من أجل تأمين الاتفاق على برنامج العمل وبشأن اقتراح توسيع عضوية المؤتمر. وبشكل غير رسمي، درسنا مع مختلف الأطراف داخل المؤتمر السبل البديلة لإيجاد حلول للمشكلات التي واجهناها. وعبّرنا عن آرائنا واستمعنا إلى أفكارهم، في جو ساد فيه دائما التفاهم والنية الحسنة بحثا عن القيم المشتركة. ولم نقتصر على ما أمكن عمله هنا في جنيف ولكننا حشدنا البعض من ممثلينا في عواصم مختلفة لننقل إلى الحكومات المعنية الأفكار والمتطلبات، لا مجرد أفكار الرئيس ومتطلباته ولكن أفكار المؤتمر نفسه ومتطلباته. وفي ختام هذه الأسابيع أصبحت لدينا رؤية واضحة لموقع أقدامنا بالنسبة لبرنامج العمل.

وفي الوقت نفسه تمكن المؤتمر من حل مشكلة قبول عضوية الخمسة بلدان الجديدة التي حددت في تقرير المنسق الخاص السفير إروين هوفر ممثل سويسرا. وفيما يتعلق بتوسيع عضوية المؤتمر أود مرة أخرى الترحيب بالوفود الخمسة التي انضمت إلى جهودنا المشتركة – إكوادور وايرلندا وكازاخستان وماليزيا وتونس. وأود أيضا أن أشكر السفير هوفر على العمل الذي أنجزه والسفير غراي من الولايات المتحدة على تقديم المشروع الذي جعل اعتماد ذلك المقرر ممكنا. وأقدم شكري الخاص إلى الوفود التي تمكنت من التغلب على الصعوبات التي كانت لديها بشأن هذه المسألة والتي جعلت من الممكن، من خلال بادرة قدّرتها الرئاسة كل التقدير، التوصل إلى توافق الآراء اللازم. وعلى الرغم من أننا تقدمنا خطوة إلى الأمام، ينبغي ألا ننسى أن المقرر الذي اعتمدناه قد سمح على وجه التحديد بعضوية الأعضاء الخمسة الجدد، دون الإخلال بالنظر في الطلبات المقدمة من ٢١ بلداً آخر. وأقدم طلب بين تلك الطلبات قدم منذ ١٥ سنة، وأحدثها قدم منذ ٤ أشهر. ووفقا لنص القاعدة ٢ من النظام الداخلي، وكما ذكَّرتنا وفود كثيرة في هذا الصباح، فإنه يجب على المؤتمر أن ينظر في عضويته على فترات منتظمة. وأني أعتبر أن هذه المسألة ينبغي أن تكون واحدا من عناصر برنامج العمل المرتقب.

وأود الآن إن أمكن أن أدلي ببعض التعليقات تتعلق بجوهر أنشطتنا في المؤتمر. وفي رأينا أنه ينبغي أن يتضمن مخطط برنامج العمل المقبل ما يلي:

إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للتفاوض، على أساس تقرير المنسق الخاص (CD/1299) والولاية المتضمنة فيه، بشأن وضع معاهدة غير تمييزية، متعددة الأطراف، وقابلة للتحقق منها دوليا وبفاعلية بشأن حظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض الأسلحة النووية وسائر الأجهزة المتفجرة. لقد ذكر الرؤساء السابقون للمؤتمر الحاجة إلى إعادة تعيين هذه اللجنة التفاوضية. فأشار إليها السفير غراي ممثل الولايات المتحدة والسفير رودريغيز سيدينتو ممثل فنزويلا وذكرت في المقررين CD/1566 وCD/1575؛ وأشارت إليها بلدان مجموعة الـ ٢١ في مشروعها

CD/1570؛ وذكرتها الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة في وثيقتها CD/1586. وفضلا عن ذلك، فقد تـــأكدت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٧/٥٣ (حاء)؛

إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الدولية التي تتخذ لتأمين الـدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. إن إعادة إنشاء هذه اللجنـة قد اقترحت بالمثل في جميع وثائق المؤتمر التي ذكرتها للتو؛

إعادة تعيين منسق خاص يكلف بمهمة التماس آراء أعضاء المؤتمر بشأن أنسب وسيلة لمعالجة المسائل المتصلـــة بالألغام المضادة للأشخاص مع مراعاة أمور منها الجهود المبذولة خارج هذا المؤتمر؛

إعادة تعيين منسق خاص بشأن مسألة "الشفافية في مسألة التسلح"، من أجل التماس آراء أعضاء المؤتمر فيما يتعلق بأنسب وسائل تناول هذه المسألة؛

إعادة تعيين منسقين خاصين للنظر في جدول أعمال المؤتمر، وتوسيع عضويته ووسائل تحسين أســـاليب عملـــه وزيادة فعاليته.

وقد تمكنت أثناء المشاورات أن ألاحظ استعدادا متناميا لإمكانية مواصلة عمل المؤتمر أثناء دورة المؤتمر الســنوية القادمة على أساس برنامج عمل شامل ومتوازن قد يمكن الاتفاق عليه هذا العام. ونظرا لأنه انقضت ثلاثة أســابيع من الجزء الأخير من الدورة، فإنه لم يبق سوى أسبوعين آخرين أو ثلاثة على الأكثر قبل أن يتعين على المؤتمـــر النظر في التقرير الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وليست عندي أوهام عن كمية العمل الموضوعي التي يمكن إنجازها هذا العام، حتى إذا كان علينا أن نقر برنامج العمل فورا. إن انطباعي أنـــه ينبغـــي أن يكـــون برنامج العمل مصحوبا باتفاق بين أعضاء المؤتمر بحيث يمكن استئناف العمل الذي يبدأ على أساس ذلك البرنـــامج مع بداية الدورة القادمة ومواصلته طوال العام ٢٠٠٠. وينبغي إضفاء الصبغة الرسمية على "اتفاق حسن النية" هذا في إعلان رئاسي وينبغي تنفيذه مع التقيد الكامل بالنظام الداخلي للمؤتمر.

وانتقل إلى الموضوعين الآخرين اللذين يكونان برنامج عمل شاملاً ومتوازنا، ألا وهما نزع السلاح النووي ومنـــع سباق التسلح في الفضاء الخارجي (باروس). ولا يزال هذان الموضوعان في انتظار اتخاذ قرار بشـــأنهما ونحـــن نقترب من نهاية فترة ولايتي. وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يجد الوسيلة لمعالجة هاتين المسألتين، وعلى الرغـــم من أن المؤتمر لم يجد وسيلة لمعالجة هاتين المسألتين، فإننا نستطيع أن نحدد بوضوح العناصر الرئيسية التي مـــن شأنها أن تمكننا من متابعة الوصول إلى حلول وسط في هذين المجالين. اسمحوا لي أن أذكّركم بأنه خلال طـــوال عملنا، وحاليا فيما يتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ونوع السلاح النووي بوجه خاص، لابد من توافر الإرادة لدى الحكومات، فهذه الإرادة أساسية. وبدون الإرادة السياسية اللازمة لن يتمكن المؤتمر مـــن مواصلـــة التقدم نحو بلوغ أهدافه النبيلة، وهذا الوضع الذي يروقني أن أسميه أزمة لكن بالأحرى مأزق عَرَضي، لا يســـاعد

أي من البلدان التي تكون هذا المؤتمر، وأنا واثق أنه لن يساعد عمل المؤتمر نفسه. وفي كلتا الحالتين أعتبر أن المقترحات التي قدمها بصورة غير رسمية الرئيس السابق للمؤتمر السفير محمد صلاح دمبري ممثل الجزائر والتعليقات التي أبديت بشأنها، تقدم أساساً ممتازاً يمكن خَلَفي، السفير ليزلي لوك ممثل أستراليا، من مواصلة البحث عن حلول بروح الحل الوسط. واعتقد أنه ينبغي لنا أن نواصل عمل كل ما في وسعنا بحيث يمكن للمؤتمر في بداية الاجتماعات في عام ٢٠٠٠ من أن يبني على ما تم الاتفاق عليه هذا العام.

إني أود أن أنقل إلى السفير لوك أملي في أنه يمكن تحقيق تقدم أثناء فترة ولايته، وأؤكد له أنه بوسعه أن يعتمد على دعم الوفد الأرجنتيني له في جميع أنشطته. اسمحوا لي أن أقدم الشكر أيضا إلى منسقي المجموعات الإقليمية السفيرة كونادي من مجموعة الـ ٢١ والسفير سيبرت من المجموعة الغربية والسيد ميخنيفتش من مجموعة أوروبا الشرقية والسفير لي ممثل الصين. لقد قدمتم جميعا لي الدعم وأطيب التمنيات لتحقيق أكبر تقدم ممكن أثناء فترة ولايتي. ولابد لي أيضا أن أشكر الأمين العام، فلاديمير بتروفسكي ونائب الأمين العام عبد القادر بن اسماعيل، على كل الدعم الذي قدماه؛ وكذلك جميع أعضاء الأمانة والمترجمين الفوريين الذين أسهم عملهم البالغ الكفاءة إسهاما مهماً في أعمالنا. وأخيرا أقدم شكري لكم جمعيا،أيها الزملاء الأجلاء على صبركم وتفهمكم وتعاونكم.

وبذلك تختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستنعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر في يوم الخميس ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٩ في تمام الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/١٥.